اتفاقية لتطوير المنطقة الصناعية بعدن

■ وقعت وزارة الصناعة والتجارة أمس مع شركة مينا للاستثمار السياحي والعقاري مذكرة تفاهم بشان تطوير وتشغيل المنطقة الصناعية عدن بمنطقة العلم بمساحة ١٩٦ هكتاراً بنظام التطوير والتشغيل والإعادة (B.O.T) وذلك تمهيداً لتوقيع عقد التطوير في الفترة القريبة القادمة.

وتضمنت المذكرة التي وقعها وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل ورئيس مجلس إدارة شركة مينا المهندس فتح الله فوزي، تقديم الشركة المطورة للخطة المالية لتمويل إقامة البنية التحتية للمنطقة والبرنامج الزمني المحدد لمراحل تنفيذ مشروع التطوير والشتغيل والبرنامج الترويجي، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقيع.□

السياسة المالية الخاطئة والمكايدات السياسية تهز الريال

◁أرجع عدد من الاقتصاديين سبب انخفاض سعر الريال اليمني أمام العملات الصعبة، إلى جملة من الأسباب ومنها تراجع قيمة الصادرات المحلية من النفط وضعف الإيرادات الضريبية والجمركية وغيرها من العوامل التي أدت إلى العجز القائم في الميزانية.. محملين أحزاب اللقاء المشترك مسؤولية تراجع الاستثمار وهروب المستثمرين نتيجة للمشاكل التي تثيرها وتعمدها خلق حالة من عدم الاستقرار وإثارة المخاوف في البلد ودعمهم للحراك الانفصالي..

وطالب الاقتصاديون في أحاديث أدلوا بها لـ« الميثاق » الحكومة بفرض سياسة تقشفية لتقليل الإنفاق حتى نتجاوز الأزمة الاقتصادية التي قد تتضاعف إذا لم تتخذ جملة من الإجراءات المالية والنقدية.

عارف الشرجبي

□ د. قرعة

□ د. الأديمي

□ د. مكوع

د. قرعة: عدم استيعاب القروض والمنح حرم البلد من مبالغ طائلة

د. مكوع: إثارة المعارضة للبلابل نفرت الاستثمار

د. الأديمي: انزال فئة « 250 » دون مبرر أعطى السماسرة اشارة بانخفاض سعر الريال

□ بدايةً يقول الدكتور محمد صالح قرعة- عضو مجلس الشورى مقرر اللجنة الاقتصادية: سعر أية عملة لأي بلد هو نتاج للواقع الاقتصادي والسياسي له.. هذه مقولة اقتصادية عامة يمكن الانطلاق منها لمعرفة أسباب تدهور سعر الريال مقابل العملات الأخرى..

وأضاف: السياسة النقدية والسياسة المالية في بلادنا يشوبها- للأسف الشديد- العديد من السلبيات والأخطاء.. ومن المعروف لدى الاقتصاديين أنه لابد لهما من الانسجام والتناغم مع بعضهما البعض على أساس سياسة اقتصادية واضحة وسليمة.. وما حصل مطلع العام لعملتنا الوطنية كان لابد له أن يحصل في ضوء الموازنة العامة للدولة التي أُقرت آخر عام ٢٠٠٩م وتضمنت عجزاً كبيراً وملموساً أكبر من أي عجز لأية موازنة عامة منذ عام ٢٠٠٠م، فالعجز الذي احتوته لعام ٢٠١٠م كان مؤشراً واضحاً بان تدهوراً لصرف الريال سيحصل..

أضف إلى ذلك انخفاض إيرادات الدولة من النفط إلى مستويات قياسية أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة.. ومنها إيرادات الجمارك والضرائب عما كان عليه في الأعوام السابقة، أدى ذلك كله إلى خروج موازنة عامة بعجز كبير تجاوز ١٠٪ بينما كان في الأعوام السابقة لايتجاوز ٣-٥٪.

عوامل أخرى

وهناك عوامل اخرى ومنها عدم القدرة الاستيعابية للقروض والمنح، ما يحرم البلاد من تدفق أموال بمبالغ كبيرة كان يمكن أن تحرك عجلة الاقتصاد وتخلق فرص عمل تحد من البطالة وتخفض من التضخم المرتفع في اقتصاد بلادنا..

وأضاف قرعة: أيضاً عدم قدرة المصارف والبنوك على تمويل عمليات الاستثمار في مختلف القطاعات الصناعية، الزراعية، السمكية، السياحية.. الخ، ولجوء تلك البنوك والمصارف إلى شراء أذون الخزانة مما أدى إلى ركود واضح..

تلك العوامل مجتمعة إضافة إلى حرب صعدة وحرف سفيان، لاشك أنها من الأسباب المباشرة في تدهور سعر الريال مقابل العملات الأخرى.

مراجعة وتقييم

وعن المعالجات المطلوبة لعودة قيمة الريال اليمني قال قرعة: الأمر بحاجة إلى إعادة تقييم ومراجعة حقيقية للسياسة الاقتصادية بشكل عام.. ومن ثم وضع سياسة اقتصادية وسياسة مالية ونقدية تقوم على أساس من المراجعة والتقييم فبلادنا بحاجة إلى إجراء ذلك على أساس موضوعي وعلمي بعيداً عن الحزبية والمكايدة والنفاق وشجب الأمور التي أدت وتؤدي إلى هذا الوضع المتردي ومن ذلك لابد من إنفاذ قانون ضريبة المبيعات الذي صدر قبل سنوات وجُمّد بدون وجه حق.. فلو طُبق هذا القانون فسوف يدر دخلاً على موازنة الدولة بمبالغ حقيقية وكبيرة.. أضف إلى ذلك لابد من محاربة حقيقية في الواقع وليس في المقالات للفساد الذي تؤكد تقارير جهاز الرقابة المحاسبة أن هناك مليارات تذهب أدراج الرياح بسبب الفساد والمفسدين.. وكذلك محاربة التهريب للمشتقات النفطية، وإعمال القرارات التقشفية التي تتخذها الحكومة لكنها للأسف لا تنفذ فعلاً.. ونتذكر في العام الماضي نتيجة للأزمة المالية اتخذت الحكومة قرارات كثيرة منها عدم السفر إلى الخارج إلا للضرورة، فكنا نقرأ صحف كل يوم تبشر بسفر وفود في مهام كان يمكن لسفير بلادنا ان يؤديها..

وأخيراً تحصيل إيرادات الدولة من جمارك وضرائب التي لايدخل موازنة الدولة منها إلا ٣٠-٥٠٪ فقط.. ولو طُبق مبدأ وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب فسوف يتعافى اقتصاد بلادنا..

تراجع وتباطؤ

إلى ذلك يقول استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء البروفيسور منصور الأديمي: إن انخفاض قيمة الريال أمام العملات الصعبة جاء نتيجة العديد من العوامل والأسباب «داخلية وخارجية، اقتصادية وسياسية وغيرها».. ومن ذلك تراجع الصادرات المحلية من النفط والسلع الأخرى وانخفاض سعر البترول قد أثر سلباً على إيرادات بلادنا من العملة الصعبة، ناهيك عن تدني الإيرادات الضريبية والجمركية وتباطؤ تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات منذ عدة سنوات وكذا ظهور سلع جديدة مستوردة بالدولار، فائضة عن حاجاتنا أو غير ضرورية قد أثقل ذلك كاهل ميزان المدفوعات، وتراجع نسبة الاحتياطي من العملة الصعبة..

مشيراً إلى أن قيام أحزاب اللقاء المشترك على إثارة الفوضى وبث الإشاعات بأن البلد تسير إلى الهاوية وافتعال الأزمات والمناكفة السياسية وتغذية المشاكل والحروب في صعدة ودعم الحراك الانفصالي في بعض مناطق المحافظات الجنوبية والشرقية، قد أثر بشكل كبير على سمعة بلادنا أمام المستثمر المحلي والأجنبي والذي كان سيرفد الخزينة العامة بالمليارات ويشغل العمالة الفائضة، في الوقت الذي عجزت البنوك عن توظيف المدخرات والتي تزيد عن ٤٠٠ مليار ريال في الاستثمارات المختلفة..

سياسة ارتجالية

وعن العوامل المرتبطة بالسياسة النقدية التي أدت إلى انخفاض قيمة الريال أمام الدولار يقول الأديمي: إن البنك المركزي اليمني اتبع سياسة نقدية ومالية غير مدروسة خلال السنوات الماضية أدت إلى حدوث إشكاليات مالية وانخفاض قيمة الريال بشكلٍ لم يحدث من قبل ولم يكن متوقعاً..

وأوضح الدكتور الأديمي ان السياسات المالية والنقدية الخاطئة للبنك المركزي وعجزه عن وضع استراتيجية مشتركة للسياستين المالية والنقدية واتباع سياسة ارتجالية غير مؤسسية أدت إلى نتائج سلبية للاقتصاد يجب تلافيها في أقرب وقت للحد من آثارها المدمرة..

وأشار إلى أن سياسة البنك المركزي متقلبة وإلاّ لما شاهدناه يدخل في عمليات المضاربة والمزايدة التي تؤدي إلى انخفاض قيمة الريال أمام العملة الصعبة..

في الوقت الذي كان على البنك أن يبيع بأسعار أقل وتحديد سعر البيع مقدماً للراغبين وتلبية احتياجاتهم، ناهيك عن قرار البنك المركزي في مايو ٢٠٠٩م الخاص بتخفيض سعر الفائدة على الودائع وما ترتب عليه من عزوف أصحاب رؤوس الأموال عن الإيداع ومغادرة البلد بحثاً عن فوائد أعلى، ناهيك عن تأخر البنك في تدخلاته في السوق وطول فترة اتباع سياسة أذون الخزانة التي تأتي بنتائج سلبية، كضعف الاستثمار والبطالة..

مشيراً إلى أن انزال عملة جديدة فئة (٢٥٠) ريالاً بدون مبرر أو ضرورة قد اعطى المضاربين وتجار العملة والسماسرة اشارة قوية إلى انخفاض سعر الريال بمقدار ٥٠ ريالاً عما كان عليه قبل نزول العملة الجديدة مما جعلهم يقبلون على شراء كميات كبيرة من الدولار ما نتج عنه من ضعف الريال إلى هذا الحد المقلق وهذا يدل على عدم قيام البنك المركزي بالتوأمة بين السياستين المالية والنقدية وما يترتب على ذلك من مشاكل مالية واقتصادية وضعف القدرة الشرائية للريال.

وللخروج من المشكلة شدد الأديمي على ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات ومن ذلك البيع بسعر أقل لطمأنة الناس والمستثمرين، ولابد من وضع خطة انقاذ متكاملة بمساعدة صندوق النقد والبنك الدوليين ضمن الاتفاقات معهم والتزامهم بتوفير سيولة نقدية بالدولار لدعم اليمن اقتصادياً..

وأكد على ضرورة عدم الضخ وإنزال العملة الصعبة للسوق للمضاربين واقتصار ذلك على البنوك (الأهلي والزراعي واليمني) التي تغطي اعتمادات مستندية يسهل مراقبة أدائها، في الوقت الذي يعمل السماسرة على تهريب الدولار للخارج بحجج مختلفة لعدم القدرة على رقابتها بالشكل السليم، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة.

حلول ناجعة

إلى ذلك يقول الدكتور فضل ناصر مكوع- جامعة عدن: لاشك أن تراجع الصادرات النفطية وغيرها وكذا ضعف الإيرادات الضريبية والجمركية قد أثر سلباً على قيمة الريال اليمني أمام العملات الأخرى..

وأضاف: لا نريد الحديث عن الأسباب بالقدر الذي يجب وضع الحلول الناجعة لتجاوز هذه الإشكالية قبل فوات الأوان.. وطالب الحكومة باتباع سياسة تقشفية صارمة قولاً وعملاً بدلاً من الإسراف في الخطط والبرامج..

وشدد على ضرورة ايقاف المنح غير الضرورية وتأجيل تنفيذ المشاريع الخدمية والبنى التحتية غير الضرورية لمدة عام أو عامين حتى نتجاوز العاصفة التي عصفت بالعديد من الدول في ظل الأزمة المالية العالمية.

وطالب الأحزاب والتنظيمات السياسية بتغليب مصلحة الوطن والابتعاد عن سياسة المناكفة وإثارة المشاكل التي تخلق جواً مشحوناً طارداً للاستثمار..

وتساءل قائلاً: كيف نطلب من المستثمر المجيئ إلينا، في الوقت الذي نشاهد الأحزاب تدعم أعمال العنف والحراك الانفصالي وإقلاق الأمن والسكينة.. ولفت إلى ضرورة اتخاذ سياسة صارمة ضد الفساد المالي والإداري وإهدار المخصصات..

وقال: إذا شعر الموظف بجدية الحكومة في محاربة الفساد والمفسدين فإنه على استعداد للخروج بالمطالبة بتخفيض الراتب ولو لعدة سنوات إذا لزم الأمر.□

◁ أصبحت الأموال من أخطر الأسلحة فتكاً بالشعوب والدول.. فليس بالضرورة ان تجسم المدافع والدبابات والطائرات الخلافات أو المواجهات بين الأطراف المختلفة.. بل دخلت الأموال سلاحاً بدلاً عن الحروب التقليدية، ولم يعد دور المال محصوراً لشراء ذمم بعض الخونة لشعوبهم وأوطانهم أو لإغراء المرتزقة وتجنيدهم لخوض حروب بالوكالة ضد أنظمتهم الوطنية، بل أصبح يتحكم بالأسواق والأسعار ويقصف بنيرانه المواطنين مباشرة لانهاك السلطة وإرباكها والعمل على تدميرها من الداخل..

أموال الانفصاليين تضرب عملتنا الوطنية

محمد أنعم

أبواق تمارس التضليل دفاعاً عن الطابور الخامس

نعتقد أن الأموال التي نهبها وتقاضاها الخائن علي سالم البيض لتنفيذ مؤامرته الانفصالية الفاشلة، أو تلك الأموال التي تجمعها الحوزات المجوسية في قم وفي دول الجوار لدعم المتمردين أو أموال جمعيات الكهنة وغيرهم، إضافة إلى أموال دول تسعى إلى تحقيق أجندتها في المنطقة عبر اليمن.. نعتقد أن تلك الأموال تسخر للتآمر ضد بلادنا سواءً عبر شراء أسلحة ومؤن للمتمردين ودعم الحراك الانفصالي أو إغراء ضعفاء النفوس وأصحاب الضمائر الميتة لجرهم لخوض حروب قذرة ضد مكاسب شعبنا وفي مقدمتها الجمهورية والوحدة والديمقراطية.

بالتأكيد من السذاجة القول إن ما يجري في السوق من فوضى في الأسعار وتلاعب بسعر الصرف، وافتعال للأزمات، دون أن يكون لعناصر الانفصال والتمرد يد في كل هذا الخراب، وأن المشكلة سببها سوء سياسات البنك المركزي.

للأسف أمام هذه التداعيات نجد الاقتصاديين في بلادنا يقرأون لنا نصوصاً نظرية جامدة ويطرحون تشخيصات غامضة لحقيقة المشكلة ويذهبون في سرد مصطلحات كثيرة بغرض تضليل الرأي العام عن حقيقة دور الطابور الخامس الذي يعيث في أسواقنا فساداً والتي تتطلب منا ألاّ ننظر للمشكلة من زاوية واحدة فقط أو يروج البعض لأنفسهم بأن لديهم الحقيقة المطلقة والعصا السحرية لتجاوز هذه الأزمة.

ولهذا فعلى صانع القرار ألا يغرق في الترهات، وعليه أن يشخص المشكلة تشخيصاً علمياً بعيداً عن العنتريات ويحدد هل تواجه عملتنا الوطنية مؤامرة حقاً.. أم أنها مجرد مشكلة سهلة وحلها مرتبط برفع الرسوم على الـ(٧٠) سلعة وذلك ضماناً لحماية عملتنا من الانهيار..!!

ومهما كانت الاجابة إلاّ أن ذلك يجعلنا نتساءل: لماذا ارتفع سعر الدولار بعد توقف الحرب في صعدة وموت الحراك الانفصالي.. ولم يحدث هذا الاختلال في سعر الصرف أثناء أو قبل الحرب، رغم ان السلع التي حددت لزيادة الرسوم عليها تدخل البلاد منذ سنوات ولم يتأثر سعر الريال بسببها اطلاقاً؟!

كما إن التعامل العفوي أيضاً مع قضية التهريب للمشتقات النفطية وغمض العينين عن المهربين الذين يقترفون جرائم تنهك اقتصادنا قد جعلهم ينتقلون من استخدام التهريب من مصدر لجمع الأموال والثراء غير المشروع إلى التطلع لضرب السلطة مثلهم مثل الانفصاليين والمتمردين وغيرهم..

ولا غرابة البتة عندما نجد علاقة بين تجار ومهربي السلاح مع المتمردين والانفصاليين، أما مهربي المشتقات النفطية أو الـ٧١ السلعة فإنهم مجرد ميليشيات تنفذ أجندة ضمن مؤامرة تخريبية تستهدف ضرب اقتصادنا الوطني في محاولة لتدمير النظام من الداخل..

ولعل ما يدل على اشتراك قوى الشر في هذه المؤامرة هو إعلان توقيع اتفاق التحالف بين أحزاب اللقاء المشترك والمتمردين الحوثة الأسبوع الماضي وذلك في ضحيان وهو الاتفاق الذي يكشف عن تحول جديد في تكتيك القوى المعادية للثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية بهدف ضرب النظام سواءً عبر الجبهة الاقتصادية أو العسكرية وقد انتقلوا بعد خسارتهم للمواجهات العسكرية لاشعال حرب الأسعار والتلاعب بسعر الصرف خاصة وأن مشكلة ارتفاع سعر الدولار ليست هي الأولى فقد تكررت مع الحروب السابقة التي اشعلها المتمردون.

ببساطة إن نظرية آدم سميث أو غيره من علماء الاقتصاد لاتنفع للمقارنة بما تواجهه عملتنا وأسواقنا اليوم، فنحن مجتمع استهلاكي وليست لدينا منتجات وطنية نراهن عليها لتحقيق استقرار في السوق سواءً لقيمة السلع أو لحماية عملتنا الوطنية، لكن الأخطر هو حرص البعض على فصل الاقتصاد عن السياسة وحصر المشكلة في نسبة الفوائد على المدخرات أو أذون الخزانة تغطية البنك المركزي السوق بالعملة الصعبة.. ولا يشيرون لا من قريب أو بعيد عن علاقة الانفصاليين والمتمردين بما يتعرض له اقتصادنا من مؤامرة على الرغم ان المدعو يطالب بفك الارتباط.. والأمر نفسه بالنسبة للحوثة الذين يعتبرون النظام الجمهوري غير شرعي.. كل هذه الحقائق تؤكد لنا أن أموال المتربصين شراً ببلادنا لا تُستثمر في بنوك الكسب الحلال ولا تنفق على الفقراء أو توظف لإيجاد فرص عمل للشباب العاطلين أو غير ذلك من الأعمال الإنسانية.. وإنما تُسخّر لتدمير اقتصادنا.. وتجويع شعبنا في محاولة لإنهاك النظام عبر حرب قذرة تحرق الأسعار في أسواقنا.□

ألف مبرك « حبيب »

وسط جمع غفير من الأهل والأصدقاء احتفل الجميع أمس بمدينة إب بزفاف الشاب الخلوق

« حبيب » محمد علي عباد..

وبهذه المناسبة السعيدة نزف أجمل التهاني والتبريكات للعريس متمنين له حياة زوجية سعيدة.. وألف ألف مبروك

المهنئون:

محمد أنعم- عبدالرحمن الويس
مهطر الصفاري- ناصر حزام صالح
هاشم يحيى الويسي- معاذ محمد عباد
وجميع الأهل والأصدقاء في قريتي
الشريحين والملحكي الشعر..

تهانينا

أجمل التهاني والتبريكات نزفها للأخ
محمد محروس عنبة
بمناسبة المولود البكر والذي اسماه
عبدالله
فألف مبروك
المهنئون:
عبدالإله الهمداني- عبدالسلام عنبة-
اسماعيل الفلاحي
وكافة الأهل والأصدقاء

الف مبروك

أجمل التهاني والتبريكات نزفها مع
الورد للأخوين:
أسامة وسلطان عبدالوهاب الشرجبي
بمناسبة الخطوبة وقرب الزفاف
فألف مبروك
المهنئون:
جمال يحيى القطاع
زكريا جمال المحفدي
وكافة الأهل والأصدقاء